

الدور التآثيري للرقابة المالية في الحد من الأخطاء وممارسات المحاسبة الإبداعية

(دراسة حالة المصارف العاملة بإقليم النيل الأزرق (٢٠٢٤م))

د. عبدالمنعم حسن حسين بابكر

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد - كلية الإقتصاد

جامعة النيل الأزرق

المستخلص :-

تناولت الدراسة الدور التآثيري للرقابة المالية في الحد من الأخطاء وممارسات المحاسبة الإبداعية ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك ضعف في تطبيق أسلوب الرقابة المالية في معظم المؤسسات المالية ، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق الرقابة المالية وأهدافها ومدى تطبيق المحاسبة الإبداعية إفترضت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية والأخطاء والمحاسبة الإبداعية ، إنتهجت الدراسة المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي والوصفي التحليلي ذلك لعرض الدراسات السابقة وصياغة المشكلة والفرضيات وإجراءات الدراسة الميدانية ، توصلت الدراسة إلى لا يتم تطبيق أسلوب المحاسبة الإبداعية في المصارف العاملة بإقليم النيل الأزرق ، بجانب إختلاف أساليب تطبيق الرقابة المالية ، أوصت الدراسة بضرورة تصميم نظام رقابة مالية أمثل بالمصارف حتى تتمكن من متابعة وقياس الأداء المالي بالدقة المطلوبة .

Abstract

The study examined the impact at financial control on reducing errors and creative accounting practices .The study's problem was that there is a weakness in applying financial control methods in most financial institutions . The study aimed to identify the effect at applying financial control and its objectives on the extent at creative accounting practices . The study hypothesized that there is statistically significant's relationship between financial control and errors and creative accounting practices . The study used a historical , deductive inductive , and descriptive analytical approach to review previous studies , formulate the problem and hypotheses and analyse the field study procedures . The study found that creative accounting practices are not applied in the banks operating in the Blue Nile region , and that these financial control methods . . The study recommended the need to design an optimal financial control system for banks to enable them to track and measure financial performance with required accuracy .

المحور الأول : - الإطار المنهجي :

المقدمة :

تعتبر الرقابة المالية من أهم الأدوات التي تستخدمها إدارة المؤسسات المالية في مواجهة التحديات المعاصرة والممارسات الغير سليمة ذلك لتحقيق أهدافها وترشيد قراراتها ومنع الوقوع في الأخطاء والانحرافات ، كما تعتبر الرقابة المالية ركناً أساسياً من خلال ما تقوم به من حماية الموارد الإقتصادية ومراقبة عملية التخطيط والتنفيذ للعمليات في ظل التعقيدات والممارسات الغير ضرورية فإن تطبيق أسلوب الرقابة المالية أمراً ضرورياً لبيان كافة التأثيرات التي تعوق سير ومستقبل المؤسسة الإقتصادية لذا جاءت الدراسة لبيان الدور التأثيري للرقابة المالية حتى يتم إستكشاف تلك الممارسات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وكشف الأخطاء التي تقع فيها إدارة الوحدة الإقتصادية .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في أن هناك ضعف في تطبيق أسلوب الرقابة المالية في معظم المؤسسات المالية مما أثار في إرتكاب الأخطاء ، بجانب دراسة أبعاد ممارسات المحاسبة الإبداعية في تلك المؤسسات .
أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في الحاجة إلى تطبيق أسلوب الرقابة المالية لإكتشاف الممارسات المحاسبية والأخطاء التي تعوق إستمرارية عمل المنظمة .

أهداف الدراسة :

- التعرف على أثر تطبيق الرقابة المالية في تحقيق أهدافها .
- التعرف على الأخطاء التي يجب الكشف عنها .
- التعرف على مدى تطبيق أسلوب المحاسبة الإبداعية .

فرضيات البحث :

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنواع الرقابة المالية والأخطاء المحاسبية .
 - هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أهداف الرقابة المالية والمحاسبة الإبداعية .
- منهج الدراسة :

- المنهج التاريخي : لعرض الدراسات السابقة .
- المنهج الإستنباطي : لصياغة المشكلة وفرضيات الدراسة .
- المنهج الإستقرائي : لتحليل الفرضيات .
- المنهج الوصفي التحليلي : لإجراءات الدراسات الميدانية .

مصادر البحث :

- الإستبانة كمصدر أساسي .
 - الكتب والمراجع والروايات كمصدر ثانوي .
- حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : المصارف العاملة بإقليم النيل الأزرق .

- الحدود الزمانية ٢٠٢٤م

- الحدود الموضوعية : الرقابة المالية - الأخطاء المحاسبية - المحاسبة الإباعية .

المحور الثاني :-

الدراسات السابقة :

دراسة محمد (٢٠٠٦) تناولت الدراسة أساليب الرقابة المالية في الوحدات المالية في الوحدات الحكومية الولتية بالسودان، تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف تطبيق أساليب الرقابة المالية بالوحدات الحكومية الولائية بالقضارف، هدفت الدراسة دراسة وتقويم أساليب الرقابة المالية للمساهمة في رفع كفاءة الوحدات المالية الحكومية، توصلت الدراسة إلى أن ليس هناك أسلوب واحد للرقابة يمكن إستخدامه لجميع أنشطة الوحدة الحكومية بجانب عدم القيام بإعداد النشرات الدورية باللوائح والمنشورات المالية وتفعيل دور لجان الرقابة المالية .

دراسة أمل (٢٠٢٢) تناولت الدراسة دور الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي، تمثلت مشكلة الدراسة في بيان دور المدققين بأبعاد الرقابة المالية لتحقيق هدفها، هدفت الدراسة إلى بيان أثر الرقابة المالية للحد من الفساد المالي ومدى كفاءة الأنظمة والقوانين والتشريعات الصادرة وديوان الرقابة المالية ، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بأبعاد الرقابة المالية ومؤشرات الفساد المالي، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور فاعلية الرقابة المالية بأبعادها وإستمرارية العمل بها في المصارف .

دراسة أحمد، يوسف (٢٠٢٢) تناولت الدراسة الرقابة المالية ودور المراقب المالي في الحفاظ على المال العام، تمثلت مشكلة الدراسة في أن الفساد المالي يعتبر تحدياً كبيراً للمجتمعات والحكومات مما يسبب آثار سلبية لا يمكن إخفاءها، هدفت الدراسة إلى معرفة مامدى دور المراقب المالي في الحفاظ على المال العام في الجهات الحكومية في مدينة مصراتة، توصلت الدراسة إلى أن للمراقب المالي دور فعال فيالحفاظ على المال العام في القطاعات العامة، أصت الدراسة بضرورة إهتمام المراقب المالي بالعمل ودراسة أهداف الجهة وتقييم نظم الرقابة الداخلية مسبقاً .

دراسة سالم، ومحمود (٢٠١٥) تناولت الدراسة أثر إستخدام المحاسبة الإبداعية على متخزي القرارات الإستثمارية، تمثلت مشكلة الدراسة في أمية مهنة المحاسبة والدور المنوط بها في عالم الأعمال الذي تعتبر ركيزة أساسية لإقتصاد أي دولة بجانب إنها العود الفقري لأي منشأة حيث أن نتائجها تحتل الدور الأساسي في إتخاذ القرارات، هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية المحاسبة الإبداعية وأساليبها ودوافع الإدارة في إستخدامها، توصلت الدراسة إلى أن دوافع ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات السعودية يتمثل في الحفاظ على مستوى الأسعار الخاصة بالأسهم في سوق المال، أوصت الدراسة إلى ضرورة ممارسة الحد الأدنى في ممارسة المحاسبة الإبداعية

بإختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصدقية العالية وتفعيل لجان المراجعة .

دراسة فتحي، منصور، صالح (٢٠٢١) تناولت الدراسة المبادئ التوجيهية في الممارسات الحسابية، تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي ماهي أبرز إشكاليات المحاسبة الإبداعية، هدفت الدراسة إلى التعرف على الممارسات كما هدفت إلى التعرف على السبل والإتجاهات الحديثة المستخدمة، توصلت الدراسة إلى إنتشار وتنوع أساليب

المحاسبة الإبداعية حيث أصبحت من الأساليب الرئيسية التي تؤدي إلى شكك مستخدمي القوائم المالية لاحول جودتها وعدالتها، أوصت الدراسة بضرورة العمل على الحد من قدرة الإدارة في التلاعب بالقوائم المالية وذلك بإلغاء أو التخفيض من هذه الممارسات .

دراسة شيما، محمد (٢٠٢٣) تناولت الدراسة دور تكنولوجيا المعلومات في الحد من الأخطاء المحاسبية، تمثلت مشكلة الدراسة في مامدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في الحد من الأخطاء المحاسبية، في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات وكذا الأخطاء المحاسبية، توصلت الدراسة إلى أن هناك وعي كافي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، اوصت الدراسة بضرورة خضوع المحاسبين وكافة العاملين بالمؤسسة إلى تكوينات وتدريبات في تكنولوجيا المعلومات .

المحور الثالث : الرقابة المالية : -

أولاً: مفهوم الرقابة المالية :

محمد، محمد (٢٠٠٣ : ٣٤١) هي وظيفة يقوم بها الموظفون لضبط الأداء لتحقيق الأهداف المخططة مع تطور حجم المشروع الإقتصادي .

علي (١٩٨٦ : ٣١٩) الرقابة المالية هي تلك العملية التي بمقتضاها يؤثر المراقب المالي أو رئيس الوحدة التنظيمية على سلوك المؤسسين بحيث يدفعهم إلى العمل على تحقيق أهداف معينة بأقل قدر من الموارد الإقتصادية .

عبدالمنعم، عيسى (١٩٨٢ : ٢٤١) الرقابة المالية هي الخطة التنظيمية وكافة الطرق والأساليب التي تتبعها المؤسسة من أجل حماية أصولها والتأكد من دقة إمكانية الإعتماد على بياناتها المحاسبية وتنمية الكفاءة التشغيلية والتشجيع بالإلتزام بالسياسات الإدارية .

ثانياً : أنواع الرقابة المالية :

تنقسم الرقابة المالية إلى أنواع مختلفة منها :

- من حيث الجهة التي تتولى الرقابة

عمر (٢٠٠٢ : ٥٦٦) الرقابة الداخلية وهي التي تتم داخل السلطة التنفيذية نفسها على الوحدات التابعة لها فهي رقابة ذاتية تمارس الوحدات، وتنقسم إلى نظام الضبط الداخلية الرقابة الداخلية المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية الإدارية .

الرقابة الخارجية وهي التي تتولاها أجهزة خارجية غير خاضعة للسلطة التنفيذية بالمنشأة وهي رقابة لاحقة وقد تكون رقابة إدارية أو قضائية أو تشريعية .

- من حيث السلطات المخولة للجهة الرقابية

عبد الفتاح، (١٩٨٩ : ٧) تنقسم الرقابة المالية بالنظر إلى السلطات المخولة للجهة الرقابية إلى :

* الرقابة الإدارية : -

مهمتها جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج معينة للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح وتحقيق الأهداف الموضوعية.

* رقابة محاسبية وتبدأ من مراجعة الحسابات والأرقام وتنتهي بإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشأة .
- من حيث وجهة النظر الإقتصادية والمحاسبية

* الرقابة المالية المستندية والمحاسبية

وهي الرقابة على المستندات والسجلات والدفاتر بهدف التأكد من أن الموارد وصلت وفقاً للتوجيهات وقد أنفقت في حدود الإعتمادات المخصصة لها .

* الرقابة الإقتصادية : وهي عبارة عن تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده بقيام أجهزة التدقيق بالتحقق من صحة الأعمال الخاصة بالوحدة الإقتصادية .

- من حيث التوقيت

كمال، محمد (٢٠٠١ : ٣٣٠) تنقسم الرقابة المالية من حيث التوقيت إلى :

* **الرقابة المسبقة** : يتناول هذا النوع الصورة السابقة للرقابة وهو حق يخوله القانون الشخصي عام ويتراوح بين ضرورة الحصول على تراخيص مسبقة للقيام ببعض الأعمال والمشروعات وإصدار التعليمات .

* **الرقابة أثناء التنفيذ** : هذا النوع تقوم به أجهزة الإدارات بالوحدات المختلفة بغرض التأكد من سلامة ما يجري عليه العمل داخل تلك الوحدات .

* **الرقابة اللاحقة** : وهي عبارة عن الفحص والمراجعة للعمليات التي تمت فعلاً للكشف عما وقع من مخالفات مالية .

ثالثاً : أهداف الرقابة المالية :

شيخ الدين (٢٠٠٢ : ٧)

* مكافحة الفساد

يؤثر الفساد توتيراً بالغ الخطورة على الإقتصاد ويعوق نموه ويبعد موارده

- * تحديد المنفذ ومقارنته بالمخطط لحصر الفروق وتحديد الإنحرافات والوقوف على أسبابها.
- * وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق مع طبيعة نشاط المشروع .
- * وضع تصميم مستندي سليم لجرد الأصول وممتلكات المشروع .
- * وضع نظام مراقبة وحماية للموارد الخاصة بالمشروع .
- * تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات .
- * التأكد من الدقة المحاسبية حتى يمكن الإعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.

المحور الرابع : الأخطاء المحاسبية :

أولاً : مفهوم الخطأ :

* أريج (٢٠٢٢ : ١٢٤) عرفه المعهد الأمريكي () بأنها التحريفات الغير مقصودة في القوائم المالية بما في ذلك إغفال مبالغ أو إيضاحات .

* الرماحي (٢٠٠٩ : ١٢٩) الخطأ المحاسبي هو عبارة عن تعديل أو حذف أو عدم صحة تبويب بعض العمليات المالية في المؤسسة أو عدم إتباع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بسبب جهل أو إهمال أو تقصيد القائمين به بحسن نية .

ثانياً : أنواع الأخطاء المحاسبية :

- * أخطاء الحذف : تنتج هذه الأخطاء عن عدم إثبات عملية بكاملها أو طرفيها بدفاتر القيد الأولية ، أو عدم ترحيل طرفي العملية إلى حساباتها الخاصة .
عبدالمجيد (٢٠٠٢:٨٧)
- أخطاء إرتكابية : تنتج مثل هذه الأخطاء عن الخطأ في العمليات الحسابية أو ترحيل الأرقام أو ترصيد الحسابات.
أزيمان (٢٠٠٦:٩٧)
- أخطاء فنية : تنتج هذه الأخطاء عن خطأ في تطبيق المبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها ومن جاءت تسميتها أحياناً بالأخطاء في المبادئ .
- أخطاء متكافئة أو معوضة : ويقصد بها الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها البعض أي الخطأ في بعضها يحو أثر الخطأ في البعض الآخر ويعوضه .

المحور الخامس : المحاسبة الإبداعية :

أولاً : مفهوم المحاسبة الإبداعية سالم ، محمود (٢٠٠٥:١٤)

- هي دعم موقف المنشأة التفاوضي في عمليات الإقتراض .
- هي دعم موقف المنشأة تجاه الأعباء السياسية والاجتماعية لتحقيق منافع ذاتية للإدارة .
- هي رغبة الإدارة في الحفاظ على ما تتقاضاه من مكافآت .

ثانياً : مشاكل المحاسبة الإبداعية :

- محمد (٢٠١٤:٣٨) تتمثل مشاكل المحاسبة الإبداعية في الآتي
- ممارسات المحاسبة الإبداعية تعمل على تغير القيم .
 - مقاومة الجهة الإدارية وعدم رغبتها في التغيير .
 - الإلتزام الحرفي بالنصوص والقوانين والتعليمات .
- ويرى الباحث أن المحاسبة الإبداعية ماهي إلا أسلوب تستخدمه إدارة المنشأة لإخفاء حقائق معينة قد تؤثر في نتيجة أعمال المنشأة وقوائمها المالية .

ثالثاً : أساليب المحاسبة الإبداعية :

- تخفيض أرباح العام الحالي عن طريق تخفيض إيرادات العام أو تضخيم مصروفات العام .
 - زيادة الإيرادات من خلال عائد لمدة واحدة ومن خلال عدة أساليب :
 - * نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة .
 - * تسجيل إيراد مزيف مثل وهي للإيرادات .
 - * نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلاً إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة .
- يرى الباحث أن أساليب المحاسبة الإبداعية عبارة عن تغطية لإخفاقات الإدارة عن سوء إدارتها للمنشأة مما يتطلب عليها إجراء بعض التعديلات في قيم أو أرقام حسابية خاصة بالمشروع .

المحور السادس : إجراءات الدراسة الميدانية :

أولاً : وصف مجتمع وعينة الدراسة :

يقصد بمجتمع الدراسة مجموعة من العناصر المراد تعميم النتائج عليها والتي تتكون من المحاسبين والمراجعين و وُساء الأقسام المختلفة في داخل المصارف .

ثانياً : العينة :

تم إختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة عن طريق العينة العشوائية وهي إحدى العينات غير الإحتمالية فقد تم توزيع عدد (١٠٠) إستمارة إستبانة لمجتمع الدراسة وتم إسترجاعها بالكامل بنسبة بلغت (١٠٠%) .

ثالثاً : خصائص العينة :

من خلال البياناتالتالي تم جمعها بهدف التعرف على صفات مجتمع الدراسة من خلال المجالات المختلفة وتمثل متغيرات قد تؤثر تغييرها في نتيجة هذه الدراسات المحتملة .

رابعاً : تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة :

جدول توزيع العينة حسب متغير العمر :

جدول رقم (١)

العمر	العدد	النسبة %
أقل من ٣٠ سنة	26	26%
30 سنة وأقل من 40 سنة	13	13%
40 سنة وأقل من 50 سنة	46	46%
50 سنة فأكثر	14	15%
المجموع	100%	100%

يتضح من الجدول رقم (١) أن غالبية أفراد العينة من حيث متغير العمر بلغ عددهم (٤٦) فرد حيث بلغت نسبتهم (٤٦%) من عينة الدراسة وهم تتراوح أعمارهم بين ال ٤٠ سنة وأقل من ٥٠ سنة، ثم أتت الفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة في المدينة الثانية بعدد (٢٦) فرد من أفراد عينة الدراسة حيث بلغت نسبتهم (٢٦%) من عينة الدراسة ثم الفئة العمرية ٥٠ سنة فأكثر حيث جاءت في المرتبة الثالثة بعدد ١٥ فرد حيث بلغت نسبتهم (١٥%) من أفراد عينة الدراسة وأخيراً الفئة العمرية ٣٠ سنة وأقل من ٤٠ سنة بعدد (١٣) فرد من عينة الدراسة حيث بلغت نسبتهم (١٣%) .

جدول توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

جدول رقم ٢

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
67%	67	بكالوريوس
15%	15	ماجستير
4%	4	دكتوراه
14%	14	أخرى
المجموع	100	

يتضح من الجدول رقم (٢) أن غالبية أفراد العينة من حيث متغير المؤهل العلمي بكالوريوس حيث بلغ عددهم (٦٧) فرد من أفراد عينة الدراسة بنسبة بلغت (٦٧%) ويأتي المؤهل العلمي ماجستير في المرتبة الثانية بعدد (١٥) فرد حيث بلغت نسبتهم (١٥%) من أفراد عينة الدراسة أما فئة أخرى وحملة المؤهلات العلمية الأخرى بلغ عددهم (١٤) فرد من عينة الدراسة حيث بلغت نسبتهم (١٤%) وأخيراً حملة المؤهل العلمي دكتوراه بلغ عددهم (٤) أفراد حيث بلغت نسبتهم (٤%) من أفراد عينة الدراسة، وبذلك تتوقع إجابات نموذجية .

جدول توزيع العينة حسب متغير التخصص العلمي

جدول رقم (٣)

النسبة %	العدد	التخصص
56%	56	المحاسبة
28%	28	دراسات مصرفية
16%	16	أخرى
المجموع	100	

يتضح من الجدول رقم (٣) أن غالبية أفراد عينة الدراسة من حيث التخصص هم المحاسبين حيث بلغت نسبتهم (٥٦%) بعدد (٥٦) فرد من أفراد العين ثم بلغت نسبة الدراسات المصرفية والإقتصادية (٢٨) فرد من عينة الدراسة حيث بلغت نسبتهم (٢٨%) من العين ويأتي حملة التخصصات الأخرى في المرتبة الثالثة حيث بلغ عددهم (١٦) وبلغت نسبتهم (١٦%) من أفراد عينة الدراسة .

جدول توزيع العينة حسب متغير المسمى الوظيفي

جدول رقم ٤

النسبة %	العدد	الوظيفة
71%	71	محاسب
18%	18	مراجع
11%	11	إداري
100%	100	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٤) أن غالبية أفراد العينة من حيث المسمى الوظيفي هم المحاسبين حيث بلغت نسبتهم (٧١%) وبعدهم (٧١) فرد من العينة ويأتي المسمى الوظيفي مراجع في المرتبة الثانية حيث بلغ عددهم (١٨) فرد بنسبة بلغت (٨١%) من أفراد عينة الدراسة ويأتي المسمى الوظيفي إداري في المرتبة الأخيرة بعدد (١١) فرد وبلغت نسبتهم (١١%) من أفراد عينة الدراسة .

جدول توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة

جدول رقم (٥)

النسبة %	العدد	سنوات الخبرة
9%	9	أقل من ١٠ سنة
82%	82	10 سنوات وأقل من 15 سنة
9%	9	من ١٥ سنة فأكثر
100%	100	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٥) أن غالبية أفراد عينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة هم أصحاب سنوات الخبرة ١٠ سنة وأقل من ١٥ سنة حيث بلغ عددهم ٨٢ فرد وبنسبة بلغت (٨٢%) من أفراد عينة الدراسة ثم أصحاب سنوات الخبرة أقل من (١٠) سنة وسنوات الخبرة من (١٥) سنة فأكثر المرتبة الثانية والأخيرة بلغ عددهم (٩) وبنسبة (٩%) من أفراد عينة الدراسة.

خامساً : أداة الدراسة :

تم تصميم إستمارة إستبيان كأداة للدراسة للحصول على المعلومات الأساسية الخاصة بالدراسة وجاءت على قسمين :

القسم الأول : خاص بالبيانات الشخصية الخاصة بعينة الدراسة .

القسم الثاني : يشتمل على عبارات الدراسة الأساسية البالغة (١٤) عبارة وهي تقيس فرضيات الدراسة حيث أن الفرضية الأولى هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنواع الرقابة المالية والأخطاء المحاسبية ويتم قياسها بعدد (٧) عبارات إما الفرضية الثانية تقيس أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أهداف الرقابة المالية والمحاسبة الإبداعية أيضاً تم قياسها بعدد (٧) عبارات كما تم استخدام التدرج الخماسي حسب مقياس لكرت الخماسي لقياس درجات الإستجابة حيث شمل (٥) إجابات (أوافق - أوافق بشدة - محايد - لا أوافق - لا أوافق بشدة).
سادساً: إختبار الصدق والثبات :

صدق أداة الدراسة : هي معرفة مدى صلاحية قياس الأداء وخلوها من الأخطاء وحتى يتم التحقق من الصدق ثم عرض الدراسة على عدد من المحللين لإبداء ملاحظاتهم حول الدراسة وقام الباحث بإجراء بعض التعديلات عليها وهي تمثل الهدف الظاهري ثم تصميم الإستبيان بالصورة النهائية، وتم التحقق من صدق الإتساق ومدى ترابطها مع بعضها البعض وكان ذلك عن طريق إيجاد معامل الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية، الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم ٦

الدلالة الإحصائية	النسبة المئوية	الوزن النسبي	درجة الموافقة
درجة موافقة عالية جداً	80% فأكثر	5	أوافق بشدة
درجة موافقة عالية	10 - 80 %	4	أوافق
درجة موافقة متوسطة	69 - 50%	3	محايد
درجة موافقة منخفضة	49 - 20 %	2	لا أوافق
درجة موافقة منعدمة	أقل من ٢٠ %	1	لا أوافق بشدة

تم حساب الوسط الفرضي للدراسة عن طريق الدرجة الكلية للمقياس وهي مجموعة الأوزان على عددها

$$3 = \frac{1+2+3+4+5}{5}$$

5

وهو يشمل الوسط الفرضي للدراسة وعليه إذا إرتفع متوسط العبارات من الوسط الفرضي (٣) يدل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارات وإذا إنخفضت العبارات عن المتوسط الفرضي (٣) يدل ذلك على عدم الموافقة .

الجدول التالي يوضح معامل الارتباط لمقياس فروض الدراسة

حدول رقم (٧)

مستوى المعنوية	قيمة الارتباط	فرضيات الدراسة
0,000	0,81	الفرضية الأولى
0,000	0,88	الفرضية الثانية

يتضح أن معامل الارتباط بين المحاور والمقياس الكلي والذي يوضح معامل الارتباط على مستوى معنوية (٠,٠٥ و ٠,٨٨) وتحت هذه القيم توفر درجة عالية من الصدق والاتساق الداخلي مما يمكن الاعتماد على كل الإجابات لتحقيق الأهداف الخاصة بالدراسة وتحليل النتائج .

إختبار الثبات : الثبات يعني إعطاء المقياس نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها على نفس العينة وتعطي نفس وتعطي نفس النتائج وإعتمد الباحث في إختبار الثبات على معامل الفاكرباخ واذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح وإذا لم يكن هناك ثبات فإن قيمة المعامل تساوي صفرًا وإذا كان الثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح .

جدول نتائج إختبار الفاكرباخ
جدول رقم (٨)

الفاكرباخ	عدد العبارات	محاور الدراسة
0,81	7	الفرضية الأولى
0,88	7	الفرضية الثانية
0,85	14	إجمالي المحاور

يتضح من الجدول رقم (٨) يتضح أن جميع محاور الدراسة أكبر من (٧٠٪) وتعني هذه القيم توفر درجة عالية جداً من الثبات والصدق كما بلغت نتيجة ألفا كرباخ للمقياس الخاص بالمحاور (٠,٨٥) ما يمثل ثبات مرتفع .

الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة :

إجراء إختبار الثبات (إختبار الصدق الظاهري وإختبار الصدق والثبات) تم إستخدامه لأسئلة الإستبيان .

الأسلوب الإحصائي الوصفي :

(التوزيع التكراري للعبارات والوسط الحسابي للوزن والانحراف المعياري وإختبار مربع كاي تربيع)

عرض وتحليل نتائج الدراسة :

يقوم الباحث بتقديم إحصاء وصفي للبيانات الأساسية لعبارات الدراسة وإختبار (كاي تربيع) لدلالة العرروض ثم مناقشة عروض الدراسة .
عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرضية الأولى
تنص الفرضية الأولى على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنواع الرقابة المالية والأخطاء المحاسبي.
الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى .

جدول رقم (٩)

م	العبارات	الإنحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة	الترتيب
1-	تطبيق المعايير المحاسبية المقبولة يضمن في إنتاجقوائم مالية غير محرفة.	0,864	4,38	87,3%	مرتفعة جداً	5
2-	إتباع النظام المحاسبي السليم يزيد من إمكانية الإعتماد على التقارير المالية.	0,852	4,33	80,0%	مرتفعة جداً	7
3-	مراقبة توجيه الموارد يمنع من الوقوع في الأخطاء الغير مبررة.	0,88,0	4,39	88,4%	مرتفعة جداً	3
4-	تفعيل نظام الرقابة الإدارية يعني عدم التجاوزات في تنفيذ الخطط.	0,87,1	4,38	88,3%	مرتفعة جداً	4
5-	إستخدام أسلوب نظام الرقابة المسبقة يوفر ضمان جيد لحماية الأصول منالتلاعب.	0,860	4,34	87,2%	مرتفعة جداً	6
6-	توضيح السلطات داخل الهيكل الإداري يمنع إزدواجية القرارات.	0,887	4,39	88,5%	مرتفعة جداً	2
7-	فصل المسؤوليات يساعد في إكتشاف مرتكبي الأخطاء.	0,890	4,41	88,7%	مرتفعة جداً	1

يتضح من الجدول رقم (٩) أن جميع عبارات الفرضية الأولى يزيد متوسطها الحسابي الفرضي عن (٣) مما تدل هذه النتيجة على موافقة أفراد العينة بمستوى مرتفع جداً على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنواع الرقابة المالية والأخطاء المحاسبية حيث حققت جميع العبارات أهمية نسبية وإنحرافات معيارية وعالية جداً مما يدل على الإعتماد عليها كنتيجة للدراسة كما يلاحظ ان عبارة فصل المستويات يساعد في إكتشاف مرتكبي الأخطاء وجاءت في المرتبة الأولى حيث بلغت متوسطها (٤,٤١) وبأهمية نسبية بلغت (٨٨,٧%) من حيث العبارات، كما جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة إتباع النظام المحاسبي السليم يزيد من إمكانية الإعتماد على تقارير المالية حيث بلغت نسبتها (٨٠,٠%) ومتوسطها (٤,٣٣%).

ثانياً : إختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق لعبارة الفرضية الأولى

جدول رقم ١٠

م	العبارات	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية	الدلالة
1-	تطبيق المعايير المحاسبية المقبولة يضمن إنتاج قوائم مالية غير محرفة.	1,83	000,0	وجود فروق
2-	إتباع النظام المحاسبي السليم يزيد من إمكانية الإعتماد على التقارير المالية.	2,83	000,0	وجود فروق
3-	مراقبة توجيه الموارد يمنع من الوقوع في الأخطاء الغير مبررة.	6,04	000,0	وجود فروق
4-	تفعيل نظام الرقابة الإدارية يعني عدم التجاوزات في تنفيذ الخطط.	8,93	000,0	وجود فروق
5-	إستخدام أسلوب نظام الرقابة المسبقة يوفر ضمان جيد لحماية الأصول من التلاعب.	6,93	000,0	وجود فروق
6-	توضيح السلطات داخل الهيكل الإداري يمنع أزدواجية القرارات.	7,14	000,0	وجود فروق
7-	فصل المسؤوليات يساعد في إكتشاف مرتكبي الأخطاء.	9,24	000,0	وجود فروق

ويتضح من الجدول رقم (١٠) أن جميع عبارات الفرضية الأولى معنوية كما تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وبناء نتيجة التحليل الإحصائي يتضح ان المتوسط العام للعبارات تدل على الإستجابة المرتفعة جداً وعليه يتم الإعتماد وقبول الفرضية .
عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية
هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أهداف الرقابة المالية والمحاسبة الإبداعية الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

جدول رقم (١١)

م	العبارات	الإنحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة	الترتيب
1-	إتباع أساليب مكافحة الفساد المالي يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .	148,0	35,4	3,68%	مرتفعة جداً	3
2-	وجود بيان لمقارنة الأعمال المخططة والمنفذة يقلل من فرص التلاعب .	385,0	24,4	6,58%	مرتفعة جداً	4
3-	التصميم المستندي السليم يقلل من فرص إرتكاب الممارسات الغير ضرورية .	268,0	53,4	9,38%	مرتفعة جداً	5
4-	توضيح الصلاحيات بين الإدارات يوفر ضمان وجود إنحرافات في النتائج .	3,78,0	64,4	1,78%	مرتفعة جداً	2
5-	التأكد من الرقابة المحاسبية يمنع التلاعب بالمعلومات المالية .	1,88,0	35,4	3,98%	مرتفعة جداً	1
6-	إتفاق الأنظمة المحاسبية بأهداف المشروع يضييق فرص إستخدام المحاسبة الإبداعية .	3,68,0	33,4	8,28%	مرتفعة جداً	6
7-	وضع نظام سليم للرقابة يزيد من مصداقية التقارير والقوائم المالية .	1,18,0	13,4	0,18%	مرتفعة جداً	7

يتضح من الجدول رقم (١١) أن جميع عبارات الفرضية الثانية يزيد متوسطها عن الوسط الحسابي الفرضي (٣) وتدلل هذه النتيجة على موافقة أفراد العينة بمستوى موافقة مرتفعة جداً على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أهداف الرقابة المالية والمحاسبة الإبداعية حيث حققت جميع العبارات نتائج إيجابية وإنحرافات معيارية وأهمية نسبية عالية جداً مما يعني قبول نتائجها .

ويلاحظ إنحصار النسب المؤوية للعبارات ما بين (٨٩,٣% و ٨١,٠%) لكل العبارات وإنحراف معياري يتراوح ما بين (٨١,١% و ٨٨,١%) مما يدل على قوة الإجابات الخاصة بالفرضية الثانية .

إختبار مربع (كاي تربيع) لدلالة الفروض لعبارات الفرضية الثانية

جدول رقم (١٢)

م	العبارات	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية	الدلالة
1-	إتباع أساليب مكافحة الفساد المالي يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .	6,83	000,0	وجود فروق
2-	وجود بيان لمقارنة الأعمال المخططة والمستنفذة يقلل من فرص التلاعب .	8,73	000,0	وجود فروق
3-	التصميم المستندي السليم يقلل من فرص إرتكاب الممارسات الغير ضرورية .	1,04	000,0	وجود فروق
4-	توضيح الصلاحيات بين الإدارات يوفر ضمان وجود إنحرافات في النتائج .	0,14	000,0	وجود فروق
5-	التأكد من الدقة المحاسبية يمنع من التلاعب بالمعلومات المالية .	2,93	000,0	وجود فروق
6-	إتفاق الأنظمة المحاسبية بأهداف المشروع يضيق فرص	7,83	000,0	وجود فروق
7-	إستخدام المحاسبة الإبداعية .			
	وضع نظام سليم للرقابة يزيد من مصداقية التقارير والقوائم المالية .	8,83	000,0	وجود فروق

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن جميع عبارات الفرضية الثانية ذات دلالة معنوية وتشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وبناء على ما تقدم من نتائج التحليل الإحصائي تدل على الإستجابة المرتفعة جداً وعليه يتم قبول فرضية الدراسة .

النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج :

- 1- لا يتم تطبيق المحاسبة الإبداعية في المصارف العاملة بإقليم النيل الأزرق .
- 2- يختلف أسلوب تطبيق الرقابة المالية من مصروف لآخر .
- 3- هناك فصل بين المسؤوليات والسلطات في الهياكل الإدارية الخاصة بالمصارف لتسهيل تنفيذ الإجراءات .
- 4- هناك ضعف في دور لجان الرقابة المالية بالمصارف .

ثانياً : التوصيات :

- 1- ضرورة تصميم نظام أمثل للرقابة المالية بالمصارف حتى تتمكن من متابعة وقياس الأداء المالي بالمصارف .
- 2- ضرورة تفعيل دور لجان الرقابة المالية بالمصارف .
- 3- ضرورة تدريب وتأهيل الكوادر المالية والحسابية بالمصارف .
- 4- ضرورة الربط ما بين المصارف لتبادل الخبرات .

ثالثاً : المصادر والمراجع :

- أمل محمد عبدالوهاب، دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد المالي، جامعة كربلاء، كلية الدراسات العليا، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم العالي في المحاسبة غير منشور، (٢٠٢٢).
- أحمد إبراهيم جعفر، يوسف محمد أبو ختالة، الرقابة المالية ودور المراقب المالي في الحفاظ على المال العام، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد التاسع عشر، مصراته، (2022).
- أريج صباح أحمد، مراجعة عالية المستوى لدفاتر الحسابات لإكتشاف الأخطاء المحاسبية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 49، (2022).
- الرماحي نواف محمد، مراجعة المعاملات المالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، (٢٠٠٩).
- أزمان توفيق، فعالية إستعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة منشوري - الجزائر، (٢٠٠٦).
- سالم بن سعيد باعجاجة، محمود البدري، شاكر خليفة أثر إستخدام المحاسبة الإبداعية على متخزي القرارات الإستثمارية مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الإقتصاد والإدارة، (2015).
- شيماء لقاط، محمد مهدي دعة، دور تكنولوجيا المعلومات في الحد من الأخطاء المحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة (2023).
- علي السلمي وآخرون، أساسيات الإدارة، دار الثقافة العربية (١٩٨٦).
- عبدالمنعم محمد عبدالمنعم، عيسى محمد أبو طبل، المراجعة أصولها العملية والعلمية، دار النهضة العربية، (1982).
- عمر أحمد عثمان، مبادئ الإدارة، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة، (2022).

- عبدالفتاح الصحن، أصول المراجعة الداخلية والخارجية، الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، (١٩٨٩).
- عبدالمجيد عبدالله حسن أحمد، مبادئ المراجعة، الطبعة الأولى، جامعة أمدرمان الإسلامية (٢٠٠٠).
- فتحي موسى سالم، منصور يوسف، صالح أبوبكر، المبادئ التوجيهية في الممارسات الحسائية، جامعة بنغازي، المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية، (2021).
- كمال الدين مصطفى، محمد السيد سرايا، دراسات مقدمة في المحاسبة والمراجعة، الإسكندرية، الدار الجامعية، (٢٠٠١).
- شيخ الدين من الله، الخرطوم، مجلة الحكم الإتحادي، العدد الثالث، (2002).
- محمد حسن حسين، أساليب الرقابة المالية في الوحدات الحكومية الولائية بالسودان، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، (2006).
- محمد سعيد عبدالفتاح، محمد فريد، الإدارة العامة للمبادئ والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية، (2003).
- مفيدة حسن عبيد، دور المراجعة في الحد من الأخطاء المحاسبية، رسالة ماجستير (2015).
- محمد مطر، الاتجاهات المرتبة في التحليل المالي، جامعة الزرقاء، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة (2014).